سياسات الدعم الحكومي في العراق
بين الرفض والقبول

م.د. أحمد حافظ الطائي*

المستخلص:

تعد سياسات الدعم الحكومي من أبرز السياسات المعتمدة في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء وباختلاف الأساليب أو المنهجيات المطبقة، إذ أنها تساهم في التخفيف من حده التباين في مستويات الدخل، وإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المحدودة ولاسيما الفقراء منهم, ويُعد العراق واحداً من الدول المطبقة لهذه السياسات.والسؤال الذي يسعى البحث لإجابة عنه هو تشخيص المعوقات التي تقف أمام سياسات الدعم الحكومي وما مدى أهمية تلك السياسات وهل إن لهذه السياسات تأثير على الواقع الاقتصادي للبلد.

The policies of governmental support in Iraq Between acceptance and rejection

Abstract

The policies of governmental support are one of the most prominent policies adopted in both super power and developed countries, with different methods or methodologies applied, as it is contribute to alleviate the variation of the income level , and redistributions the income in favor of people with limited income, especially those who are poor. Iraq considers one of the countries that applied these policies and the question raised seeking answer, is to determining the obstacles that stand in front of the policies governmental support, and the importance of these policies and whether these policies, have an impact on the economic reality of the country.

مقدمة:

تُعد سياسات الدعم الحكومي من أبرز السياسات المعتمدة في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء وباختلاف الأساليب أو المنهجيات المطبقة، بحسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في كل بلد، إذ أنها تُساهم في التخفيف من حدة التباين في مستويات الدخل، وإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المحدودة ولاسيما الفقراء منهم,عن طريق اعتماد شبكة الحماية الاجتماعية والتي تُعد أداة مهمة للتخفيف من كلف التحول الاقتصادي نحو اقتصاد

* عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

السوق. ومن بين المهام الأخرى التي تسعي سياسات الدعم لتحقيقها, ولاسيما في الدول النامية هي توفير السلع الغذائية الأساسية للأفراد وبحصص ثابتة ومحددة عن طريق إتباع نظام البطاقة التموينية والتي تُعد من أبرز آليات سياسات الدعم الحكومي نظراً لعدم تميزها بين الأسر الغنية والأسر الفقيرة بخصوص نوعية وكمية السلع المدعومة والممنوحة للأسر ضمن هذا النظام.

مشكلة البحث:

تعاني سياسات الدعم الحكومي المطبقة في العراق من توجيه التخصيصات المالية لغير مستحقيها, فضلاً عن عدم كفاءة الإنفاق العام في مجال الدعم لوجود هدر كبير في المال العام,مما يُفضي إلى تولد حاله من استدامة الفقر والبطالة في المجتمع العراقي.

فرضية البحث:

إن زيادة الدعم الحكومي سواء كان بصورة (مطلقة,أو كنسبة من الموازنة العامة), لن يؤدي إلى تقليل ملموس في مستوى الفقر بسبب وجود عوامل أخرى أساسيه تأثر على معدلات الفقر في العراق .

هدف البحث:

يهدف البحث للتعرف على الأهمية الاقتصادية لسياسات الدعم الحكومي المطبقة في العراق, بعدها آلية للتخفيف من كلف التحول نحو اقتصاد السوق والتي يسعى الاقتصاد العراقي لتطبيقها.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة سياسة الدعم الحكومي المطبقة في العراق، فضلاً عن تقديم توصيات تُساهم في تطوير آلية عمل تلك السياسة المعتمدة.

هيكلية البحث:

توزع البحث بين مبحثين الأول تناول الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي، وقد توزع على مطلبين الأول حاول التعرف على مفهوم الدعم الحكومي وأنواعه والحجج المؤيدة والرافضة لسياسات الدعم الحكومي،أما المطلب الثاني فقد تضمن التعرف على العلاقة التبادلية بين الدعم الحكومي والتضخم في ظل اقتصاد السوق.

أما المبحث الثاني فقد تناول منهجية سياسات الدعم الحكومي المطبقة في العراق، ولقد توزع على مطلبين الأول, تحليل مدى نجاح عمل البطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية, أما المطلب الثاني فقد تضمن تحليل الانعكاسات الاقتصادية لسياسات الدعم الحكومي على معدلات الفقر، وأخيراً تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تُساهم في دعم وتطوير سياسات الدعم الحكومي المطبقة في العراق.

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي

المطلب الأول
مفهوم الدعم الحكومي وأنواعه والحجج المؤيدة والرافضة لسياسات الدعم الحكومي

أولا: مفهوم الدعم الحكومي

يُعرف الدعم الحكومي" بأنه مساهمة مالية تُقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة يتحقق عن طريقها منفعة لمن يحصل عليها، وتأخذ تلك المساهمة أشكال عدة منها شكل تحويل فعلي أو شكل تحويل محتمل للأموال، كما في حالة تقديم ضمان للقروض، أو شكل تنازل عن جزء من أيراد الحكومة كما في الإعفاءات الضريبية أو الكمركية، أو الشكل المعتاد للدعم وهو دعم الأسعار والدخول"[1]، ويُشير مصطلح الدعم أيضاً إلى الإعانات "والتي يقصد بها مجموعة التسهيلات التي تمنحها ألدوله أو التي تتنازل عنها للأفراد أو المشروعات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بهدف التخفيف من تكاليف المعيشة المتزايدة عن المستهلكين من ذوي الدخل المحدود"[2].

ومن إشكال الدعم الأخرى "هو كل ما تقوم به الحكومة من إجراءات بهدف تقديم أسعار صرف تفضيلية لمشتريات المشاريع الصناعية من الخارج، وتشمل هذه المشتريات أما مدخلات إنتاج أو معدات رأسمالية أو خدمات تُسهل عمل المشروع مثل خدمات الصيانة وإعادة التأهيل وغيرها"[3].

أما برامج الإصلاح الاقتصادي فأنها عرفت "الدعم بأنه المساعدة المقدمة من قبل الحكومة للمنتجين أو المستهلكين من دون مقابل، وقد يأخذ شكل الدعم مدفوعات مباشرة للمنتجين أو المستهلكين (المنح النقدية)، أو قد يتخذ شكل الدعم ائتمان في حالة القروض بأسعار فائدة أقل من سعر الاقتراض الحكومي، أو قد يأخذ شكل تخفيضات في الالتزامات الضريبية (دعم ضريبي) أو مشتريات الحكومة من السلع والخدمات بأسعار أعلى من أسعار السوق (دعم التوريد)، أو مدفوعات ضمنية عن طريق الإجراءات التنظيمية الحكومية التي تدعم أسعار السوق (الدعم التنظيمي)، أو الاحتفاظ بالعملات المقدمة بأعلى من السعر (دعم أسعار الصرف)"[4].

ثانيا: أنواع الدعم الحكومي

توجد أنواع عدة للدعم يمكن تصنيفها بحسب آلية الجهة المانحة للدعم وطبيعة الهدف الذي يسعى الدعم لتحقيقه. كما موضح في جدول (1).

جدول (1)

أنواع الدعم والجهة المانحة له والهدف منه

ت	أنواع الدعم	الجهة المانحة	الهدف من الدعم
1	دعم توزيعي أولي مباشر.	دعم حكومي نقدي مقدم بصورة مباشرة للأفراد والوحدات الإنتاجية.	إعادة توزيع الدخل القومي وزيادة القوة الشرائية للإفراد.
2	دعم توزيعي أولي غير مباشر.	دعم حكومي يتمثل بتقدم السلع والخدمات بثمن أقل من ثمن تكلفتها	التأثير بصورة غير مباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي.
3	دعم تحويلي مباشر.	دعم حكومي يُساهم في تحويل مسار القوة الشرائية إتجاه الأفراد المستفيدين منه.	زيادة في الدخول النقدية للإفراد مثل الإعانات الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وإعانات العجز، وفوائد الدين العام.
4	دعم تحويلي غير مباشر.	دعم حكومي يُساهم في تحويل مسار القوة الشرائية عن طريق إعطاء الأفراد المستفادين من الدعم سلع مجانية.	زيادة الدخول الحقيقية بطريقة غير مباشرة مثل الدعم المخصص لخفض الائتمان أو الدعم المخصص لتوزيع خدمات مجانية.
5	دعم حكومي تكميلي.	دعم حكومي تقوم بة الدولة للأهمية الاجتماعية.	يهدف الدعم إلى إشباع حاجات أساسية للسكان, مثل الدعم المقدم لتوفير خدمات صحية وتعليمية.
6	دعم حكومي تدخلي.	دعم حكومي مقدم لإنتاج سلعة مادية أو لعرض توجيه النشاط الفردي الإنتاجي.	تعزيز المسار الاقتصادي للدولة المتوجة نحو التحول من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق.
7	الدعم المباشر.	دعم حكومي نقدي لغرض المحافظة على القوة الشرائية للمستهلكين.	يهدف الدعم إلى ثبات الأسعار والحد من آثار التضخم, والحفاظ على الدخول الحقيقة للأفراد ولاسيما ذوي الدخول المحدودة.
8	الدعم غير المباشر.	دعم حكومي متمثل بالفرق بين كلفة إنتاج السلع والخدمات في القطاع العام، وبين السعر الذي تحدده الدولة لبيع هذه السلع والخدمات سواء للإفراد أو للوحدات الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص.	أبرز أنواع هذا الدعم الإعفاءات الضريبية والكمركية الممنوحة للبعض المشاريع والشركات، إضافة إلى التسهيلات الممنوحة للقروض, مثل القرض العقاري أو الزراعي والذي يمنح بفائدة منخفضة جداً أو بدون فائدة أحياناً.
9	الدعم الائتماني الاقتصادي.	دعم نقدي مقدم من قبل الدولة للمنتجين لغرض خفض أسعار السلع, وجعلها في متناول الجميع.	يهدف الدعم إلى تقليل الفوارق بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع, وهذا النوع مستخدم في العراق مثل دعم مواد البطاقة التموينية والسلع الاستهلاكية الضرورية.
10	الدعم الائتماني الاجتماعي.	هو دعم حكومي نقدي مقدم لموظفي الدولة وأن هذا الدعم يخصص من حصيلة الضرائب التي تصيب المواطنين جميعاً، ويقدم إلى أشخاص محدودين من دون إن يقدم هؤلاء الأشخاص أية خدمة للدولة.	يهدف هذا الدعم إلى الحد من ارتفاع الأسعار، إضافة إلى مساعدة الأسر الكبيرة العدد على تحمل أعباء المعيشة، وأن هذا النوع مطبق في العراق سابقاً بصورة مخصصات غلاء المعيشة.

المصدر:تم أعداد الجدول من قبل الباحث اعتمادا على:

–د.عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام–دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997,ص33.

–د. عادل فليح العلي، المالية العامة، جامعة الموصل، 2002، ص 65.

–د. إبراهيم العيسوي، الدعم معالجة اقتصادية وسياسية، القاهرة، 1987، ص 9.

ثالثا: الحجج المؤيدة والرافضة لسياسات الدعم الحكومي

على الرغم من الأهمية الاقتصادية لسياسات الدعم الحكومي بعدها واحده من السياسات المهمة في توفير السلع الأساسية والضرورية لفقراء والمحتاجين بأسعار منخفضة,إلا انه في الوقت نفسه فان لهذه السياسات انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني, وعلية يُمكن توضيح الحجج المؤيدة والرافضة لسياسات الدعم الحكومي وعلى النحو الأتي:

أ.الحجج المؤيدة لسياسات الدعم الحكومي

1. ان اتساع الفوارق الاقتصادية بين الافراد في المجتمع الواحد تعد سببا للتدخل الحكومي لتحقيق جزء من العدالة الاجتماعية, والتي لا يتطلب إقامتها تحقيق المسأواة الكاملة في الثروات والدخول,وإنما التخفيف من حدة عدم المسأواة عن طريق أتباع سياسات الدعم الحكومي.
2. ان اعتماد سياسات الدعم الحكومي يُفضي إلى زيادة القدرة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومي,عن طريق تنمية عوامل الإنتاج من الناحيتين النوعية والكمية.
3. تؤكد الدراسات الاقتصادية ان توجيه الدعم الحكومي لغرض التأثير في الاستهلاك يتم وفق سياسة تنسجم مع المستوى الاقتصادي لكل دولة, إذ نجد ان الدعم الحكومي قي الدول النامية يهدف بتأثيره على الاستهلاك إلى رفع المستوى ألمعاشي لذوي الدخل المحدود,أما في الدول المتقدمة فأن تأثيره على الاستهلاك يختلف بحسب إذا كانت الدولة قد وصلت إلى حالة الاستخدام الكامل أم لم تصل لها بعد.
4. إن لنفقات الدعم الحكومي انعكاسات اجتماعية إيجابية ,إذا أنها توجه نحو تحسين الصحة وظروف السكن ورفع رفاهية العمال ,فضلا عن رفع المستوى الفني لعمال ,ويؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى رفع إنتاجية العمال ,ومن ثم زيادة الناتج القومي ويعرف هذا النوع من الاستثمار بـــ(الاستثمار الإنساني), وقد توجه نفقات الدعم نحو زيادة حجم السكان والمحافظة على صحتهم ,وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج القومي أيضاً ,فضلا عن دعم السلع الغذائية والخدمات المقدمة لأطفال,وتزداد أهمية هذا النوع من الدعم في الدول التي تعاني من نقص في حجم السكان. [5]

وعليه يمكن القول بأنه إذا كان الدعم الحكومي ذو صبغة اجتماعية ,فان هدفه الأساس رفع المستوى ألمعاشي للأفراد,والذي يأخذ شكل تحويلات نقدية مباشرة تعمل على إعادة توزيع الدخل راسياً, أما إذا كان الدعم الحكومي ذو صبغة اقتصادية فإن هدفه الأساس تخفيض أسعار منتجات المشاريع أو زيادة ربحها أو حماية الصناعة الوطنية الامر الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل أفقيا.

ب.الحجج الرافضة لسياسات الدعم الحكومي

1. عدم مرونة نظام البطاقة التموينية لكي يتلاءم مع احتياجات المستفيدين وفقاً لأوضاعهم الاقتصادية, فضلا عن غياب الإرادة السياسية لإصلاح إلية عمل البطاقة التموينية عن طريق تطوير وتنويع وزيادة مفرداتها [6].
2. ضخامة حجم التخصصات المالية للبطاقة التموينية والتي أثقلت كاهل الموازنة العامة للدولة ,إذا إن جزءاً كبيراً من إيرادات الدولة تتوجه لدعم البطاقة التموينية بهدف توفير المواد الغذائية بأسعار مدعومة لمواطنين, فضلا عن ان آلية عمل البطاقة التموينية تتضمن في طياتها العديد من عمليات الفساد الإداري والمالي.
3. ان الدعم المالي المقدم لفرد عن طريق شبكة الحماية الاجتماعية والبالغ (65000) إلف دينار للفرد الواحد في الشهر غير كافية لسد احتياجاته الاساسيه والضرورية ,ولاسيما ان معدلات التضخم في حالة ارتفاع مستمر. [7]
4. ان زيادة الدعم الحكومي يؤدي بمرور الوقت إلى نتائج سلبية على الاقتصاد إذا إنه يُساهم بزيادة معدلات البطالة ويخفض من إنتاجية العامل ويجعل أسواق العمل اكثر جمودا ويمنع الابتكار والإبداع فيها, فضلا عن إنه يحد من توجه الاستثمارات نحو القطاع الخاص ولاسيما الاستثمارات الطويلة الأمد, كما أنة يؤدي إلى استمرار الضغط على الحكومة للحصول على إعانات أو قروض أو منح أو تسهيلات كُمركية للقيام بمشاريع لا تعود بفائدة اقتصادية للمجتمع بصورة عامة ,بقدر ما تعود بفائدة تخدم المنتج المستفيد من الدعم الحكومي بصورة خاصة.
5. تشير الوقائع الاقتصادية إلى ان زيادة الدعم الحكومي لا يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي,إذا إنه في فترة الكساد العظيم لمدة (1929_1932) ضاعفت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي من (11%) إلى اكثر من(22%), ومع ذلك فأن معدلات البطالة استمرت إلى (20%) حتى بداية الحرب العالمية الثانية. [8]

المطلب الثاني
العلاقة التبادلية بين الدعم الحكومي والتضخم في ظل اقتصاد السوق

إن آلية السوق تقوم على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك اعتماداً على آلية الأسعار، فضلاً عن المحافظة على المنافسة الحرة ومنع الاحتكار، مع أعطاء دور بارز للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، تقليل الدعم المقدم, لكن هذا لا يعني إلغائه بصورة نهائية، إذ نجد حتى في الدول المتقدمة الداخلة في منظمة التجارة العالمية (WTO) هناك دور بارز للدولة في دعم النشاط الاقتصادي الكلي، إضافة إلى سعيها المستمر نحو دعم موقفها التنافسي تجاه المنتوجات الصناعية الأجنبية المنافسة، إذ لا يوجد في الاقتصاد مبدأ يحرم تقديم الدعم لأي قطاع اقتصادي سواء كان قطاعاً زراعياً أو صناعياً أو خدمياً لعرض حماية منتجاته من المنافسة الخارجية، إضافة إلى أن اعتماد آلية الدعم سوف تُساهم في خفض الاستيرادات للسلع والخدمات من الخارج، وما لذلك من أثر سلبي على ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة[9].

وعليه فإن نجاح الدعم الحكومي في دولة تعتمد على قوى السوق الحر كأداة تمثل أساس نظامها الاقتصادي يتطلب أمرين: [10].

1. أن تقوم الحكومة بتوزيع السلع المدعومة بالتساوي بين الأفراد عن طريق نظام البطاقات .
2. أن تترك الحكومة الحرية للأفراد لشراء السلع المدعومة، مع طرح الكمية نفسها التي كانت توزعها بالبطاقات في السوق

أما فيما يخص انعكاسات الدعم الحكومي على التضخم فان هذه العلاقة تظهر بوضوح عندما تقوم الحكومة بتمويل الدعم عن طريق خلق عجز في ميزانيتها بصورة اقتراض من البنوك ولاسيما البنوك المركزية*، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كمية النقود الموجودة في التداول، فإذا كانت كمية النقود تزداد بمعدل يزيد عن معدل زيادة السلع والخدمات ولاسيما السلع

* يُمكن ان تحدث زيادة في نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي, بفعل ضغوط سياسية وشعبية كما حصل في مصر بعد أحداث ثورة كانون(25) كانون الثاني, والتي أدت إلى زيادة نسبة العجز إلى (11%) من الناتج المحلي الإجمالي, وهذا أدى إلى صعوبات تعرضت لها الحكومة المصرية في أثناء مفاوضاتها مع البنك الدولي لحصول على قرض بقيمة (4.8) مليار دولار.المزيد انظر إلى:www.0penoil.net

الاستهلاكية, فأن ذلك يؤدي إلى حصول ارتفاع في الأسعار إلى حد التضخم والذي سببهُ زيادة في الطلب تفوق الزيادة في العرض[11].

ولابد من الإشارة إلى أن هناك مبررات تسمح للحكومة اللجوء إلى الدعم حتى إذا كان الاقتصاد يعمل في ظل اقتصاد سوق حر يعتمد على قوى العرض والطلب في تحقيق التوازن الاقتصادي، ولعل أبرزها الدعم الحكومي الممنوح لأحد مراحل الإنتاج ولاسيما مرحلة إنتاج السلع النهائية أو في مرحلة إنتاج العناصر الأساسية المستخدمة كمدخلات في إنتاج هذه السلع، وأبرز الأمثلة على ذلك ,هو (دعم الاستغلال) الذي يمنح بهدف البقاء على ثمن بعض المنتوجات أقل من ثمن الكلفة الفعلية, بهدف تحقيق استقرار في الأسعار ومحاربة التضخم وذلك عن طريق منح الدعم, في مرحلة معينة من مراحل الدورة الإنتاجية, لغرض مساعدة المستهلك على شراء السلعة في المرحلة النهائية من مراحل تداولها, بثمن أقل من كلفتها الحقيقة، لذلك فأن هذا الدعم يُعد دعماً غير مباشر لمستهلكي هذه السلع، كذلك قد يتم اللجوء لهذا النوع من الدعم أيضاً, عندما تقوم الحكومة بدعم مشروعات معينة, بهدف تغطية الخسارة التي تكبدتها تلك المشروعات, لاسيما إذ كانت تلك المشروعات مهمة للاقتصاد القومي, كما في حالة دعم المشروعات المنتجة لخدمات عامة أو سلع استهلاكية يستفيد منها المستهلكون عموماً[12].

وعليه فأن اعتماد آلية دعم سليمة, تُساهم في تقليل التفأوت في توزيع الدخول بين طبقات المجتمع كافة, والحد من الفقر الحاصل أيضاً، فضلا عن أنها تُساهم في نمو الإنتاج والثروة القومية على الأمد البعيد, الأمر الذي يُفضي إلى أنجاح عملية التنمية الاقتصادية ولاسيما في الدول النامية.

المبحث الثاني
منهجية سياسات الدعم الحكومي المطبقة في العراق

المطلب الأول
تحليل مدى نجاح عمل البطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية

أولا. البطاقة التموينية

إن اعتماد البطاقة التموينية في العراق كان في عام (1990) لغرض مواجهة ظروف الحصار الاقتصادي القاسي المفروض من قبل الأمم المتحدة بموجب القرار(661) في1990/8/8 وذلك إثر أحداث (2 آب) في عام (1990) بين العراق والكويت.

ولقد استمر العمل بهذا البرنامج لغاية عام (1996)، إذ تم بعد ذلك تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء أو مذكرة التفاهم، ألا أن هذا البرنامج لم يؤدي إلى حدوث تغير كبير في مفردات البطاقة التموينية والتي لا زال العمل بها للحد الآن ,وهي في الواقع توفر مفردات من المواد الغذائية إلى (25.5*) مليون نسمة[13].

ولابد من الإشارة إلى أن التخصيصات المالية للبطاقة التموينية قد انخفضت بفعل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقها العراق، والتي تؤكد على ضرورة خفض الدعم الحكومي، وهذا يتضح من خلال جدول (2) إذ بلغت تخصيصات البطاقة التموينية المالية(4.5)ترليون دينار في عام (2006) وبلغت نسبتها للموازنة العامة (6.8%)، ثم انخفضت التخصيصات المالية في عام (2007) إذ بلغت (3.9) ترليون دينار وبلغت نسبتها للموازنة العامة (7.5%) وفي عام (2008) ارتفعت التخصيصات المالية إذ بلغت (6.9) ترليون دينار, ورغم ذلك فقد بلغت نسبتها من الموازنة العامة (6.6%), لكن رغم تلك الزيادة الحاصلة فان نسبة البطاقة التموينية في الموازنة العامة لعام (2008), انخفضت مقارنة بنسبة عام (2007), وهذا بفعل تطبيق العراق لسياسات الإصلاح الاقتصادي، أما في عام (2009) فان التخصيصات المالية للبطاقة انخفضت إلى (4.2) ترليون دينار, وبلغت نسبتها للموازنة (7.5%), واستمر

* باستبعاد (3) مليون طفل تبلغ اعمارهم دون سن العام الواحد لذا فأنهم لا يستلمون حصة تموينية وسكان إقليم كردستان لمزيد انظر وزارة التخطيط والتعاون الانمائي,دائرة السياسات الاقتصادية المالية,آليات تحسين الاستهداف المباشر عبر منظومة البطاقة التموينية, 2012,ص3

الانخفاض في التخصيصات المالية للبطاقة التموينية, إذ بلغت في عام (2010) أدنى مستوى لها (3.6) ترليون دينار, وبلغت نسبتها (5.8%). وعليه فأن اعتماد البطاقة التموينية منذُ عام (1990) ولحد الآن أدى إلى أيجاد اتجاهين مختلفين في الاقتصاد العراقي، الاتجاه الأول المؤيد لها لاعتقاده بأنها تعد بمثابة نقاط قوه للاقتصاد, وذلك لاعتبارات عدة, منها اكتساب موظفي وزارة التجارة خبرة كبيرة في هذا الجانب, إضافة إلى أن البطاقة التموينية ساهمت في رفع القدرة الشرائية للفقراء بنسبة (50%) بحسب تقديرات برنامج الغذاء العالمي[14]، كما أنها أدت إلى المساهمة في خفض المستوى العام للأسعار, وهذا الأخير أدى إلى تقليل التفأوت في توزيع الدخل بين الأفراد، كما أن شمول جميع المواطنين وبنوعيات متماثلة من السلع الغذائية مع اختلاف كمياتها بحسب أفراد العائلة الواحدة سوف يخلق شعورا بالعدالة بين المواطنين. أما الاتجاه الثاني, وهو الاتجاه الرافض للبطاقة التموينية والذي يُعد استمرار العمل بها بمثابة نقطة ضعف في الاقتصاد العراقي, وذلك لأعتبارات عدة منها أن البطاقة التموينية تتضمن في طياتها العديد من عمليات الفساد الإداري والمالي منها صفقات تجهيز السلع الغذائية غير السليمة، فضلاً عن إن النظام المعتمد في البطاقة التموينية يفتقر للدقة الحسابية[15]

جدول (2)

التخصيصات المالية للبطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية وحجم السكان للمدة (2006-2010)

السنة	تخصيصات البطاقة التموينية /ترليون دينار	نسبة تخصيصات البطاقة التموينية في الموازنة العامة%	مخصصات شبكة الحماية لاجتماعية/مليار دينار	حجم لسكان/مليون نسمة
2006	4.5	6.8	500	28.75
2007	3.9	7.5	1.040	29.58
2008	6.7	6.6	1.087	30.41
2009	4.2	7.5	845	31.23
2010	3.6	5.8	1	32.04

المصدر:تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتمادا على:

- وزارة المالية,المكتب الإعلامي, انجازات وزارة المالية,الجزء الثالث,2010,ص6_7.
- ليلى جبر عباس ,سياسة الإصلاح في الموازنة، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، 2010، ص 22.
- اسئلة عن الموازنة بحاجة لأجوبة، WWW.iraqicp.com
- _الوكالة الدولية الامريكيه للتنمية الدولية,تقيم الأولويات الاقتصادية الحالية والمتوقعة في العراق,2012,ص40.

ثانيا: شبكة الحماية الاجتماعية

تُشير الدراسات المتعلقة بموضوعة شبكة الحماية الاجتماعية بأنها تمثل صورة تكميلية لعملية التحول نحو اقتصاد السوق وما تستلزمهُ من إجراءات متعلقة بسياسات الإصلاح الاقتصادي والمتمثلة بعدد من الإجراءات مثل: تحرير الأسعار وإلغاء الدعم الحكومي، وتحرير التجارة من القيود المفروضة عليها، وخصخصة المشروعات العامة، وغيرها من الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الأسعار (التضخم النقدي) وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار بأحوال الفئات الفقيرة في المجتمع، وعلية فلابد من وسيلة تساهم في إعادة توزيع الدخل بأسلوب يضمن للفقراء الحصول على حاجاتهم الأساسية ,عن طريق اعتماد شبكة الحماية الاجتماعية بعدها أداة رئيسة للتخفيف عن كاهل الفقراء في المجتمع.

ولابد من الإشارة إلى أن البعض من الاقتصاديين يعد شبكة الحماية الاجتماعية بأنها تمثل أحد المشروطيات المسبقة التي يفرضها صندوق النقد الدولي في إطار الاتفاقيات التي يوقعها مع الدول الساعية للإفادة من المساعدات المالية التي يمنحها الصندوق لهذه الدول.

أما البعض الأخر من الاقتصاديين فيعدها أداة لتوفير التأمينات والمساعدات الاجتماعية لغير القادرين من الفقراء على أعالة أنفسهم، فضلاً عن تسديد تكاليف العناية الطبية لكبار السن، وهي تعد جزءً من واجبات الحكومة الساعية للتحول نحو نظام السوق الحر[16].

وبقدر تعلق الأمر بالاقتصاد العراقي, الساعي للتحول من النظام الاشتراكي المعتمد على التخطيط المركزي الشمولي، إلى اقتصاد السوق الحر الذي يعتمد على قوى السوق كأداة لنظامه الاقتصادي، ولاسيما بعد عام (2003)، وما ترتب بعد ذلك من تغييرات على الاقتصاد كان أبرزها اعتماد شبكة الحماية الاجتماعية في عام (2005) إذ أخذت الموازنة العامة على عاتقها تمويل هذا المشروع منذ ذلك الوقت[17].

ومن جدول (2) يتضح أن أدنى مقدار من التخصيصات المالية لشبكة الحماية الاجتماعية كان في عام (2006) إذ بلغت التخصيصات (500) مليار دينار، ثم أخذت بالارتفاع في عامي (2007)، (2008) وعلى التوالي (1.040)، (1.087) مليار دينار، علماً أن التخصيصات المالية لشبكة الحماية الاجتماعية بلغت أعلى قيمة لها في عام (2008) ويرجع السبب في ذلك إلى أنه في هذا العام تم تعديل المبلغ المالي المقدم للأفراد في إطار شبكة الحماية الاجتماعية كما في جدول (3)، إذ ارتفع مبلغ الإعانة إلى(65) ألف دينار للفرد الواحد

في الشهر في عام (2008) ، بعد أن كان (50) ألف دينار للفرد الواحد في الشهر في عام (2005)، كما بلغ إجمالي المبلغ الذي تتقاضاهُ العائلة المكونة من (6) أفراد (150) ألف دينار للعائلة الواحدة في الشهر في عام (2008)، بينما كان إجمالي المبلغ الذي تتقاضاه العائلة المكونة من (6) أفراد (120) ألف دينار للعائلة الواحدة في الشهر في عام (2005)[18].

وعليه فإنه على الرغم من إجراء زيادة في مبلغ أعانات شبكة الحماية الاجتماعية المقدم للأفراد، إلا أننا نجد إن عدد العوائل المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية بلغ (2) مليون عائله وهو عدد قليل مقارنة بعدد الأسر المحتاجة للدعم والإعانة[19], وعليه فإن شبكة الحماية الاجتماعية المطبقة حاليا لا تمثل معالجة فاعلة لمشكلة الفقر, لأنها لا تعالج المسببات الحقيقة للفقر في البلد، وهي لا تتعدى أكثر من كونها أداة تخفف من كلفة التحول نحو اقتصاد السوق والتي يسعى الاقتصاد العراقي إلى تطبيقها.

جدول (3)

سقف الدخل للإعانة الاجتماعية في العراق لعامي (2005)، (2008)

السنة 2005		السنة 2008	
حجم الأسرة	سقف الدخل للإعانة الاجتماعي	حجم الأسرة	سقف الدخل للإعانة الاجتماعية
1	50	1	65
2	70	2	90
3	90	3	115
4	100	4	125
5	110	5	140
6 فأكثر	120	6 فأكثر	150

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على:

– وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مشروع الحماية الاجتماعية, 2005، ص 2.

– مروان فاضل، آلية وضوابط الشمول بإعانة شبكة الحماية الاجتماعية لعام 2008، نشرة الحماية الاجتماعية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة الرعاية الاجتماعية، قسم الإعلام، بغداد، 2008، ص 3.

– عامر عبد الأمير شاكر,زينب عبود حمادي,تحليل ظاهرة الفقروعلاقتة بالنمو الاقتصادي في العراق,وزارة التخطيط,دائرة السياسات الاقتصادية والمالية, قسم دراسات السوق 2012,ص32.

المطلب الثاني
تحليل الانعكاسات الاقتصادية لسياسات الدعـــم الحكومي علـــى معدلات الفقـــر

أن تطبيق سياسات الدعم الحكومي سواء ما يتعلق بالبطاقة التموينية أو شبكة الحمايـــة الاجتماعية يترك انعكاساً على بعض المتغيرات الاقتصادية في البلـــد، إذ نجـــد أن الميـــل الحـــدي للاستهلاك بلغ (0.9) في عام (2001*)، حيث يُعد هذا الرقم مرتفعاً وذلك لسببين الأول هو كـــون أنها تكشف لنا بأن العراق يُعد أحد الدول النامية التي توصف بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بفعل زيادة حجم الاستهلاك العائلي فيه, أما السبب الثاني هو الحصار الاقتصادي الذي أدى إلـــى زيـــادة استهلاك الأفراد من السلع الأساسية لتحقيق أكبر إشباع[20] ممكن منها.

وعلى الرغم من الاتجاه العام لانخفاض التخصيصات المالية لبطاقة التموينيـــة والـــذي شـــهدته المدة(2006-2010**), كما موضح في جدول(2) بسبب تطبيق العـــراق لسياســـات الاصـــلاح الاقتصادي, فضلا عن ارتفاع معدلات النمو السكاني لهذه الأعوام,إلا انه في الوقت نفسه نجـــد ان نسبة الفقر بلغت(30%) في عام (2006) ثم انخفض في عام(2007) إلى (23%) كما موضـــح في جدول (4) ولقد استمرت نسبة الفقر بالانخفاض مرةً أخرى في عام(2013) إذا بلغـــت(18%) ويرجع سبب الانخفاض هذا إلى الزيادة الحاصلة في الدخل بسبب زيادة رواتـــب المـــوظفين فـــي القطاع العام والمتقاعدين ,فضلا عن زيادة الرواتب الموزعة على الافراد المحتاجين عـــن طريـــق شبكة الحماية الاجتماعية[21]. وعلى الرغم من هذا التحسن الحاصل نجد ان أعلى نسبة فقر علـــى مستوى المحافظات سُجلت بحسب الاستراتيجة الوطنية لتخفيف عن الفقر والتـــي اعـــدتها وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بالتعاون مع البنك الدولي في عام (2009) في محافظات المثنى وبابل وصلاح الدين وعلى التـــوالي (49%),(41%),(40%) فضـــلا عـــن ان (13%)مـــن الفقـــراء

---

* الميل الحدي لاستهلاك يكون مرتفع في الدول النامية ومنخفض في الدول المتقدمة الميل الحدي للاستهلاك=1-الميل الحدي للادخار .

** باستثناء عام(2008)الذي شهد ارتفاعاً في التخصيصات المالية لموازنة العامة بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية لبلد في هذا العام الامـــر الذي أدى إلى ارتفاع التخصيصات المالية للبطاقة التموينية إلى (6.7) تريليون دينار، ولكن رغم هذا الارتفاع فان نسبة تخصيصـــات البطاقة التموينية في الموازنة العامة انخفضت إلى (6.6%) مقارنة مع عام (2009) والذي بلغت فيه النســـبة (7.5%) ان انخفـــاض نسبة التخصيصات المالية للبطاقة التموينية في الموازنة العام في عام (2008)، كان بفعل استمرار تطبيق العراق لسياسات الاصـــلاح الاقتصادي، للمزيد انظر إلى : د.منى يونس حسين,التوازن النقدي (الكلي) من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم (في العراق),مكتب الفتح,بغداد,2007 ص83 .

وزارة المالية، المكتب الاعلامي، انجازات وزارة المالية، ج3، 2010، ص6.

متواجدون في محافظة بغداد,(11%)متواجدون في محافظة البصرة, وبحسب إحصاءات المركز الإحصائي لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في عام 2013 فأن محافظات الوسط والجنوب تُعد اكثر المحافظات فقراً ولاسيما محافظات المثنى وبابل والقادسية وذي قار والبصرة إذ بلغت نسبة الفقر في هذه المحافظات على النحو التالي (49%), (41%), (35%), (34%), (34%) ومن المفارقات الغريبة من الناحية المالية هو ان هذه المحافظات تُعد الممول الرئيس والأساسي لموارد الموازنة العامة للبلد,في المقابل نجد ان المحافظات الشمالية تعد اقل المحافظات فقراً,ولاسيما محافظات كركوك ودهوك وسليمانية واربيل إذا بلغت معدلات الفقر في هذة المحافظات على النحو التالي (11%), (9%), (3%), (3%)[22].

أما على مستوى الريف فأن اعلى نسبة فقر توجد في محافظات المثنى وبابل وواسط وعلى التوالي (75%),(61%),(60%), ان هذه النسب تُعد بمثابة اشارة واضحة على ضرورة زيادة نفقات الدعم الحكومي وإعادة توجيهها جغرافيا وشرائحياً لغرض خفض نسبة الفقر في المحافظات الأكثر فقراً,ومن جانب اخر نجد ان هناك تبايناً في توزيع الفقر بين الريف والحضر,إذ نجد ان نصف عدد الفقراء يتواجدون في الريف ,ان هذا يعني ان الريف يَعد بمثابة بيئة مولدة وحاضنة للفقر, لأسيما ان معدل النمو السكاني في الريف اعلى من معدل النمو السكاني في الحضر,إذا يبلغ هذا المعدل في الريف (3.5%) أما في الحضر فإن هذا المعدل يبلغ (2.7%) ومن العوامل التي تُساهم في زيادة الفقر في الريف هي استمرارية الجفاف وانخفاض الحصة المائية من مياة نهري دجلة والفرات,فضلا عن المشاكل الناجمة عن تخلف انظمة الري[23]

أما بخصوص العلاقة بين الفقر والبطالة فأن هذة العلاقة تكاد تكون ضعيفة الارتباط في العراق,إذا في الوقت الذي كانت تبلغ نسبة الفقر(39%) في الريف و(16%) في الحضر فأن البطالة في الريف بلغت (13.36%)وفي الحضر(15.17%), ان هذا يُشير إلى ان الفقر مرتبط بإنخفاض العائد عن العمل للعاملين الذين يمثلون (89%) من القوى العاملة في الريف وهذا الأخير يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتهم[24].

ولابد من الإشارة إلى أن مؤشر نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي سجل نسبة مرتفعة في الأعوام (2000),(2001),(2002),(2003) وعلى التوالي(12%),(14.4%), (15.8%) (28%) وذلك للحد من آثار الحصار الاقتصادي عن طريق توفير سلع مدعومة لمواطنين, أما في عام (2004), فإن النسبة شهدت طفرة إذ بلغت (55.3%) وذلك لسببين الأول ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (479) ترليون دينار, والثاني إضافة فقرة دعم المحروقات إلى الدعم

الحكومي, بسبب وجود أزمة محروقات نتيجة لتحطيم البنية التحتية بفعل إعمال التخريب الحاصلة في عام (2003) وليس لغرض دعم الفقراء والمحتاجين, أما في عامي (2006),(2007) فإن النسبة بلغت (1.7%), ثم عادت للارتفاع ارتفاعاً بسيطاً في عام (2008) إذا بلغت (1.9%), بسبب زيادة الإيرادات النفطية إلى (70) ترليون دينار, وهذا انعكس إيجابياً على زيادة الناتج المحلي الإجمالي إذا بلغ (1570) ترليون دينار في هذا العام, أما في عام (2009) فإن المؤشر انخفض انخفاضاً قليلا إلى (1.8%), بسبب تأثر الاقتصاد العراقي بصورة غير مباشرة بالأزمة العالمية الحاصلة في عام (2008),إذا انخفضت الإيرادات النفطية إلى (43)[25] ترليون دينار مقارنة مع عام (2008),مما قاد إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (1312) ترليون دينار في هذا العام,أما في عام (2010) فإن المؤشر ارتفع ارتفاعاً بسيطاً إذا بلغ (1.9%) بسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي إذا بلغ (1596) ترليون دينار.

وعليه فأن الدعم الحكومي لا يُعد العامل الوحيد في خفض معدلات الفقر في البلد,بدليل ان الدعم الحكومي انخفض إلى مقدار الخمس في عام (2009) عن ما كان علية في عام (2008),إذا انخفضت التخصيصات المالية المخصصة لدعم الحكومي كما موضح في جدول(4) من (29.5) ترليون دينار في عام(2008) إلى(23.2) ترليون دينار في عام(2009) بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية في (2008) التي ادت إلى انخفاض اسعار النفط وبالتالي تراجع إيرادات النفط لعراق, مقابل ذلك نجد ان مؤشر نسبة الدعم الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي استقره تقريباً عند نسبة (1.8%) لمدة (2006_2010), بينما مؤشر الفقر اخذ في التراجع لمده نفسها,مما يدل على وجود عوامل اخرى اساسيه تؤدي إلى تقليل الفقر, منها زيادة اعداد الموظفين في القطاع العام فضلاً عن زيادة رواتبهم اضافةً إلى تحسن الوضع الامني في البلد الذي ساهم في انعاش القطاع الخاص مما ادى في نهاية الامر إلى خفض نسبة الفقر في البلد.

وبقدر تعلق الامر بسياسات الدعم الحكومي الموجة نحو شريحة النساء نجد ان (11%) من الاسر تعيلها امرأة, فضلا عن وجود اكثر من (8%) ارملة من اجمالي النساء المتزوجات, فضلا عن ارتفاع اعداد ضحايا العنف إلى (82%) من الذكور البالغين مقابل (9%)من النساء البالغات, كما تُشير تقارير الامم المتحدة إلى ان مابين (9) إلى (10) نساء يترملن كل يوم وان في بغداد وحدها يبلغ عدد الارامل حوالي (300) ألف أرملة أن هذه الارقام تؤكد ان اعداد الاطفال الأيتام بحالة ارتفاع إذ بلغ عددهم (4)مليون طفل,ان هذا يعني وجود تحدي جديد يضاف إلى نفقات الموازنة العامة يتمثل بتأنيث الفقر وزيادة عمالة الاطفال وارتفاع إعداد أطفال الشوارع[26], إن

هذه المؤشرات توكد على ضرورة زيادة نفقات الدعم الحكومي هذا من جانب, ومن آخر فمن الضروري أيضاً تعزيز الدور الاقتصادي لمراة في ظل التحول نحوه اقتصاد السوق بما يجعلها الشريك الجديد لاستدامة التنمية في العراق, وعلية فأن عملية تطوير الوقع الاقتصادي بصورة عام يتطلب من الدولة السعي نحو ارساء قواعد الحكم الرشيد ضمن أولوياتها بما يضمن الاداره السليمة لكل قطاعات الاقتصاد الوطني, الامر الذي يُفضي إلى تحسين كفاءة الاداء الحكومي والذي يؤدي إلى ضمان استمرارية التنمية وانجاحها.

جدول (4)

نسبة الدعم الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي والميل الحدي للإستهلاك ومعدل النمو السنوي للدعم الحكومي

السنه	الناتج المحلي الإجمالي /ترليون دينار	الاستهلاك الكلي ترليون دينار	مقدار الدعم الحكومي (التحويلات الاجتماعية) تريليون دينار	نسبة الدعم الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الفقر%
2000	50.2	127	6.013	12	*
2001	41.3	146	5.948	14.4	*
2002	41	178	6.491	15.8	*
2003	29.5	172	8.261	28	*
2004*	479	331	264.9	55.3	*
2005	607	422	106.3	17.5	*
2006	955	505	16.3	1.7	30
2007	1114	638	18.8	1.7	23
2008	1570	752	29.5	1.9	23
2009	1312	1000	23.2	1.8	23
2010	1596	695	30.1	1.9	23

* تم استخراج نسبة الدعم الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي اعتمادا على المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{الدعم الحكومي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على:

– د. منى يونس حسين، التوازن النقدي (الكلي) من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم في العراق، بغداد، 2007، ص 77، ص 236.

– جمهورية العراق , وزارة النفط العراقية , بيانات صادرات النفط الخام , سنوات مختلفة , على الموقع الالكتروني : www.oil.gov.iq.

– جمهورية العراق , وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية (2008–2009)، ص449.

– وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر ,الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر,ص10

– حسن لطيف كاظم الزبيدي,الفقر وسط الغنى في العراق www.madarik.org

* ان سبب تضخم نسبة الدعم الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي في عام (2004)، يعود إلى اضافة فقرة دعم المحروقات إلى مقدار الدعم الحكومي.

*عدم توفر مسوحات صحيحة لمده(2000–2005) فضلا عن سرية البيانات وصعوبة الحصول عليها ان وجدت.

الاستنتاجات

لقد توصل البحث إلى مجموعة استنتاجات كانت على النحو الآتي:

1. اعتماد آلية دعم سليمة تُساهم في تقليل التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع والحد من الفقر، فضلاً عن أنها تُساهم أيضاً في نمو الإنتاج والثروة القومية على الأمد البعيد.
2. تُساهم مفردات البطاقة التموينية في توفير السلع الغذائية إلى (25) مليون نسمه وبأسعار منخفضة، فضلاً عن أنها تخلق شعور بالعدالة بين المواطنين, لما تتضمنه من توزيعٍ عادلٍ لسلع الغذائية دون التمييز بين أسرة غنية وأسرة فقيرة.
3. إن شبكة الحماية الاجتماعية المطبقة في العراق لا تعالج المسببات الحقيقيه للفقر,إذا يبلغ عدد العوائل المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية(2)مليون عائله فقط, وبذلك فإن المساعدة المقدمه للفقراء عن طريق شبكة الحماية الاجتماعية ,تُعد قليلة قياسا بعدد الأسر المحتاجة للدعم والاعانه,لذلك فأن شبكة الحماية الاجتماعية تُعد في الواقع مجرد أداة تُساهم في التخفيف من كلف التحول نحو اقتصاد السوق.
4. لقد تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة العالمية الحاصلة في عام (2008),بفعل انخفاض الطلب العالمي على الطاقة (النفط),مما أدى إلى انخفاض إيرادات النفط وبالتالي التأثير سلباً على تخصيصات الدعم الحكومي, وبذلك فإن تخصيصات الدعم تعتمد بشكل كبير على قدرة العراق على التصدير فضلا عن اسعار النفط مما يعني ان هذة التخصيصات تكون حساسة للصدمات التي يتعرض اليها العراق.
5. على الرغم من اعتماد وزارة التجارة لمعيار الدخل الشهري للفرد الذي يتقاضى مبلغ مليون وخمس مائة ألف دينار شهرياً كأساس لحجب البطاقة التموينية عنه,إلا أنه في الوقت ذاته لا يُعد معياراً دقيقاً يمكن التمييز عن طريقه بين أصحاب الدخول المنخفضة وأصحاب الدخول ألمرتفعه,والتي في الأعم الغالب لاتُعير اهميه كبيره لمفردات البطاقة التموينية.
6. لقد ارتفعت نسبة الدعم الحكومي إلى الناتج المحلي ألأجمالي في أثناء المدة (2000_2003) وذلك للحد من أثار الحصار الاقتصادي عن طريق اعتماد مذكرة التفاهم,أما في عام(2004) فأن النسبة ارتفعت بصورة كبيرة وذلك لاحتساب فقرة دعم المحروقات بفعل وجود أزمة محروقات نتيجة لإعمال التخريب الحاصلة بعد عام (2003),وهذا لا يعني أن هناك اهتمام لدعم الفقراء خلال هذين العامين, بدليل ماجاءت به النتائج لمدة (2006_2010) والتي لا تصل فيها نسبة الدعم الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى (2%) بسبب أتباع العراق لسياسات الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والتي تؤكد على ضرورة تخفيض نسبة الدعم الحكومي.

التوصيات:

لقد توصل البحث إلى مجموعة توصيات كانت على النحو الأتي:

1. لابد من استمرار الدعم الحكومي وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق، حتى إذا كان الاقتصاد العراقي يسعى للتحول نحو اقتصاد السوق.
2. ضرورة زيادة مبلغ الحماية الاجتماعية المقدم للإفراد لأنه غير كافي لسد الحاجات الاساسيه والضرورية للإفراد على أن تكون زيادة المبلغ معتمد على عاملين الأول أن تتناسب الزيادة مع الارتفاع الحاصل في اسعار السلع الضرورية ولاسيما الغذائية منها،والثاني أن تتناسب الزيادة مع الارتفاع الحاصل في الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامه للبلد.
3. تفعيل أجهزة الرقابة الحكومية لغرض تقليل الفساد المالي والإداري في شبكة الحماية الاجتماعية, وذلك لضمان توزيع اموال شبكة الحماية الاجتماعية ,على اكبر عدد من الأفراد المحتاجين لها.
4. محاولة ربط تمويل شبكة الحماية مع إيرادات غير نفطية لضمان استمرارية توفر الأموال الضرورية لشبكة الحماية الاجتماعية.
5. على الرغم من أن سياسات الاصلاح الاقتصادي التي يسعى الاقتصاد العراقي لتطبيقها تؤكد على خفض الدعم الحكومي, إلا اننا نأمل من الحكومة الاستمرار بسياسات الدعم الحكومي اتجاة قطاع الاسكان من اجل المساهمة في حل ازمة السكن التي يعاني منها المواطنين حالياً.
6. ضرورة توجيه سياسات الدعم الحكومي بصورة اكبر وأكثر دقة بحيث تغطي اكبر عدد ممكن من الارامل والأيتام, ومن الضروري أيضاً ان تستهدف سياسات الدعم المحافظات والمناطق الأكثر فقراً في البلد .

المصادر

(1) د. إبراهيم العسوي، ألغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط3، بيروت، 2001، ص 74.

(2) د. عادل أحمد حشيش، مشكلة الدعم السلعي والأمن الغذائي في مصر، دار الجامعات المصرية، 1989، ص 79.

(3) د. عبد الله نجم عبد الشاوي، عامر أحمد محمد، دور الدولة في القطاع الصناعي في العراق، دراسة ميدانية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، عدد 89، 2011، ص 4.

(4) أنعام مزيد نزيل، سياسات الدعم الحكومي بين القبول الفكري وكلف التطبيق دراسة تحليلية لتجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2008، ص 77.

(5) أنعام مزيد نزيل، ص133.

(6) وزارة التخطيط, دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ,آليات تحسين الاستهداف المباشر عبر منظومة البطاقة التموينية, 2012ص4,ص8.

(7) عامر عبد الامير شاكر, زينب عبود حمادي.تحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالنمو الاقتصادي في العراق, وزارة التخطيط,دائرة السياسات الاقتصادية والمالية,قسم دراسات السوق,2012,ص22-23.

(8) سلطان المهنا,تصاعد الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع البطالة,www.alriyadh.com.

(9) د. عبد الله نجم عبد الشاوي، مصدر سابق، ص 5.

(10) د. عبد القادر محمد، التحليل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 1997، ص 137.

(11) أنعام مزيد ، مصدر سابق، ص 86.

(12) د. عادل أحمد حشيش، مصدر سابق، ص 84.

(13) وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، آليات تحسين الاستهداف المباشر عبر منظومة البطاقة التموينية ,مصدر سابق ، ص 1.

(14) احمد ابريهي العلي,اقتصاد العراق بين العجز ومتطلبات الانطلاق,ورقة مقدمه إلى المؤتمر الدولي الرابع للسياسات ألاقتصاديه ,بيروت,2008,ص124.

(15) آليات تحسين الاستهداف المباشر عبر منظومة البطاقة التموينية,مصدر سابق,ص5-6.

(16) د. أحمد الوزان، د. مظفر حسني علي، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق رؤية نقدية ومقترحات للتطوير: بحث مقارن، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 17، 2008، ص 61.

(17) آليات تحسين الاستهداف المباشر عبر منظومة البطاقة التموينية, مصدر سابق,ص5–6.

(18) عامر عبد الأمير شاكر, زينب عبود حمادي,تحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالنمو الاقتصادي في العراق,مصدر سابق,ص23.

(19) الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية الدولية,تقيم الأولويات الاقتصادية الحالية والمتوقعة في العراق,2012,ص40.

(20) حسن كريم واقع الفقر في العراق www.alsumaria.tv

(21) وكالة الفرات نيوزcom. www.alforatnews.

(22) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ,اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر ,الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر,ص10.

(23) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010–2014, بغداد, 2009, ص147.

(24) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ,اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر ,الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ، مصدر سابق، ص 11.

(25) جمهورية العراق , وزارة النفط العراقية , بيانات صادرات النفط الخام , سنوات مختلفة , www.oil.gov.iq.

(26) د.وفاء جعفر المهداوي, المرأة ... الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول إلى اقتصاد السوق في العراقwww.iier.org.

(27) د.عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام–دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997,ص33.

(28) د. عادل فليح العلي، المالية العامة، جامعة الموصل، 2002، ص 65.

(29) د. إبراهيم العيسوي، الدعم معالجة اقتصادية وسياسية، القاهرة، 1987، ص 9.

(30) وزارة المالية,المكتب الإعلامي, انجازات وزارة المالية,الجزء الثالث,2010,ص6_7.

(31) ليلى جبر عباس ,سياسة الإصلاح في الموازنة، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، 2010، ص 22.

(32) أسئلة عن الموازنة بحاجة لأجوبة، WWW.iraqicp.com

(33) الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية الدولية,تقيم الأولويات الاقتصادية الحالية والمتوقعة في العراق,مصدر سابق, ص40.

(34) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مشروع الحماية الاجتماعية, 2005، ص 2.

(35) مروان فاضل، آلية وضوابط الشمول بإعانة شبكة الحماية الاجتماعية لعام 2008، نشرة الحماية الاجتماعية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة الرعاية الاجتماعية، قسم الإعلام، بغداد، 2008، ص 3.

(36) جمهورية العراق , وزارة النفط العراقية , بيانات صادرات النفط الخام , سنوات مختلفة , www.oil.gov.iq.

(37) جمهورية العراق , وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية (2008-2009)، ص449

(38) حسن لطيف كاظم الزبيدي الفقر وسط الغنى في العراق www.madarik.org